

## جامايكا: خبير في الطب الشرعي على نطاق العالم بأسره سيتولى مراقبة عمليتي تشريح قتيلي أوغاست تاون

سيتولى ديريك باوندر، بروفيصور الطب الشرعي في جامعة دوندي، غداً مراقبة عمليتي تشريح جثتي ساندراسيويل وغايون ألكوت، ممثلاً لمنظمة العفو الدولية.

ففي 19 سبتمبر/أيلول 2004، أقدمت قوات الدفاع الجامايكية، بحسب ما زعم، على قتل ناشطة المجتمع المحلي ساندراسيويل، وغايون ألكوت، لاعب كرة القدم البالغ من العمر 20 عاماً، في أوغاست تاون، بسنت أندرو.

وفي هذا الشأن، قالت أوليفيا سترتر، باحثة منظمة العفو الدولية بشأن جامايكا: "إن مقتل ساندراسيويل وغايون إبان حالة الطوارئ الحالية هو الأخير في سلسلة من أعمال القتل التي ارتكبتها قوات الأمن هذه السنة. وتحمل عمليتا القتل كل بصمات عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وتثيران بواعث قلق خطيرة".

وأضافت سترتر: "على الرغم من الوعود بإصلاح عمليات التحقيق في أعمال القتل على أيدي قوة درك جامايكا وقوات دفاع جامايكا، على حد سواء، فإن هذه التحقيقات لا تزال غير كافية بصورة مريعة. وما زال الإفلات من العقاب المستشري هو الاتجاه السائد". ومضت قائلة: "سيظل المواطنون يعيشون في حالة من الخوف إلى أن تتخذ السلطات تدابير فعالة لإظهار أن ليس ثمة من هو فوق القانون".

ويساور القلق منظمة العفو الدولية على نحو خاص من أن عمليتي القتل قد ارتكبتا على أيدي أفراد في الجيش، بحسب ما زعم. إذ إن الأغلبية العظمى من أعمال القتل التي كانت ترتكب من قبل قوات الأمن في السنوات الماضية كانت تتم على أيدي أفراد في الشرطة.

وقد دعت منظمة العفو الدولية السلطات إلى المباشرة بتحقيق واف وغير متحيز في حادثتي الوفاة. كما دعت أربع منظمات جامايكية الحكومة الجامايكية إلى طلب المساعدة من جهاز سكوتلاند يارد التابع للمملكة المتحدة في تحقيقها بعمليتي القتل.

وتمت عمليتا القتل هاتان وسواهما من عمليات القتل من قبل أفراد قوات الأمن على خلفية حالة من تصاعد الجريمة. فقد قتل ما يربو على 1,000 شخص في جامايكا حتى الآن خلال العام الحالي.

واختتمت الآنسة سترتر بالقول: "إن منظمة العفو الدولية تأسف لاستمرار معاناة جامايكا من هذه المستويات العالية من الجريمة، وتدعو جميع قطاعات المجتمع إلى العمل سوية للتصدي للجريمة. بيد أنه من غير الجائز أن تستغل أوضاع الجريمة في البلاد لتبرير أعمال القتل غير القانونية التي ترتكبها قوات الأمن، أو لتبرير عدم كفاية التحقيقات في هذه الأعمال من جانب السلطات".

## معلومات مرجعية

استناداً إلى طلب للمساعدة تقدمت به عائلتا سيويل وألكوت، سيقوم البروفيسور باوندر بعمله هذا بناء على طلب من منظمة العفو الدولية، وبصفته مستشاراً لها. وستولى مراقبة ما إذا كانت عمليتا التشريح سوف تمان على نحو يتماشى مع المبادئ التي ينص عليها دليل الأمم المتحدة لمبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة (نيويورك 1991).

وقد ترأس البروفيسور باوندر دائرة الطب الشرعي في جامعة دوندي منذ 1987. والبروفيسور باوندر مؤهل على نحو متخصص في علم الأمراض من المملكة المتحدة وإيرلندا وأستراليا وهونغ كونغ، وقد عمل أيضاً في علم الطب الشرعي في جمهورية إيرلندا وأستراليا وكندا. كما يقدم خدمات الطب الشرعي إلى المدعين العامين المحليين في شرقي أسكتلندا، ويقوم بتدريب أطباء علم الأمراض وقوات الشرطة المحلية والمرضات في المملكة المتحدة وفي ما وراء البحار في مجال الطب الشرعي. وقد عمل مستشاراً لمنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، بما فيها لجنة منع التعذيب التابعة لمجلس أوروبا، ومشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، والأمم المتحدة. ويشارك البروفيسور باوندر حالياً في برنامج تدريب تعاوني في جنوب أفريقيا يهدف إلى تعزيز قدرات التحقيق في جرائم العنف ضد المرأة والطفل، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي بالأطفال. وقد تولى البروفيسور باوندر التحقيق في عمليات إعدام مزعومة خارج نطاق القضاء في تركيا وإسرائيل وجنوب أفريقيا وأذربيجان وتونس ويوغوسلافيا السابقة وكينيا وبيرو، كما عمل لدى منظمة العفو في إسرائيل وجامايكا وجنوب أفريقيا.

وقد وجهت تم بالقتل إلى ما لا يقل عن 9 من رجال الشرطة هذا العام. وفي 2003، قتل ما لا يقل عن 113 شخصاً على أيدي قوات الدرك الجامايكية.

للاطلاع على المعلومات المتعلقة بدائرة الطب الشرعي في جامعة دوندي انظر:

[www.dundee.ac.uk/forensicmedice](http://www.dundee.ac.uk/forensicmedice)